



بين الندرة والقرار:

ألعاب المحاكاة كأداة لفهم الزراعة والعلاقات الاجتماعية في ريف حماة

تصميم البحث والتحليل : جويا الياس، حسن الصليب، كنان عزوز

المراجعة التحريرية: علا رمضان

التحرير الأسلوبي والتدقيق الغوي: DocStream

تصميم الغرافيك: سابتايب ستوديو. subtype.studio

العمل الميداني والتنفيذ

الإشراف على التنفيذ: هلا عجوب

فريق تيسير ألعاب المحاكاة: أمير حاج حسين، هيفاء مشعل، عبد الله ياسين، صفاء شاربه

التنسيق الميداني: عبد الله قطيش، زهور جابر

© بدائل ٢٠٢٦

جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء مسؤولية

تم تمويل هذه الورقة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، وبدعم من Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH. تقع المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا الدليل على عاتق منظمة بدائل، ولا يعكس بالضرورة آراء الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) أو Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

محتوى

٤	مقدمة
٦	المنهجية: كيف نفهم الواقع الزراعي والاجتماعي في المناطق المستهدفة
٨	القسم الأول: ثلاث مناطق، ثلاث قصص مختلفة
١٣	القسم الثاني: الأزمة الزراعية كمدخل لفهم تحولات العلاقات الاجتماعية
١٧	القسم الثالث: الإقصاء والتضمين في الحوكمة وإدارة الموارد
٢١	القسم الرابع: أشكال التعاون وما تنجح فيه المنظومة القائمة
٢٥	القسم الخامس: ماذا تكشف ألعاب المحاكاة؟
٣١	القسم السادس: التوصيات
٣٦	خاتمة

مقدمة

تمثل الأزمة الزراعية في ريف حماة تحدياً إنتاجياً يمثل في الوقت نفسه مدخلاً لفهم تحولات سبل العيش، وعلاقات الثقة، وأنماط التعاون، والتماسك المجتمعي. فبعد سنوات طويلة من النزاع والتهميش، تراجع الإنتاج وارتفعت تكاليفه وتبدلت شروط النفاذ إلى الموارد، وتبعثرت القدرة على اتخاذ القرار، وظهرت مساحات للتنافس وأشكال من الاعتماد المتبادل. بذلك تتقاطع في الزراعة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويكون التعامل مع الأرض والموارد الطبيعية فيها عملية تفاوض مستمرة حول العدالة والسلطة والتنظيم.

لا تنفصل هذه التحولات عن الاقتصاد السياسي المحلي، حيث تؤثر سياسات إدارة الموارد، وأشكال النفاذ إلى المدخلات الزراعية، والدور الإدماجي أو الإقصائي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في عملية الإنتاج الزراعي. من هذه الزاوية، يمكن اعتبار الأزمة الزراعية حصيلة تداخل عوامل بيئية وممارسات محلية وبُنى مؤسسية وتاريخ من التفاوت، ما يستدعي مقارنة تحليلية تناول علاقات استخدام وتوزيع الموارد.

في هذا السياق، اعتمدنا ألعاب المحاكاة أداة منهجية لفهم هذه الديناميات، انطلاقاً من قدرتها على إعادة تمثيل الواقع ضمن بيئة تفاعلية تتيح اختبار أنماط القرار وسط الندرة واللايقين. صُممت الألعاب بالاستناد إلى معطيات محلية مستخلصة من نقاشات أجراها فريق بدائل في كل من السعن ومورك وصوران، وعُكست فيها السيناريوهات التوترات الفعلية المرتبطة بإدارة وتوزيع الموارد واتخاذ القرارات الجماعية. اعتمدت الألعاب على توزيع أدوار بين المشاركين والمشاركات، بما يسمح بتصوّر مواقع القوة والاختلال داخل المجتمع ومن ثم معاينة المواقف والتفاعلات وكيفية تشكيلها عند اختلاف المصالح أو تضاربها.

وفرت هذه المقاربة فرصة لتتبع لحظة اتخاذ القرار نفسها، حيث ظهرت السلوكيات التفاوضية، وحدود التعاون، وأنماط بناء أو تآكل الثقة بشكل عملي. بخلاف الأدوات التقليدية التي تعتمد على السرد أو التصريح المباشر، تُمكن المحاكاة من ملاحظة الفجوة بين المبادئ الظاهرية والممارسات الفعلية، حيث تُعاد صياغة الخيارات أثناء ترجمتها إلى أفعال ضمن سياق جماعي. الألعاب هنا أداة تحليلية تكشف عن ديناميات خفية في إدارة الموارد والعلاقات الاجتماعية.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل ما تكشفه هذه التجربة من خلال تتبع العلاقة بين الأزمة الزراعية والتحويلات الاجتماعية المرتبطة بها، وفهم تشكّل أنماط الحوكمة والتعاون وبناء السلام ضمن هذه السياقات. تسعى الورقة إلى استخراج دلالات أوسع حول إمكانيات التدخل في مثل هذه البيئات، وما يمكن أن تقدمه الزراعة كمدخل لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية وبناء شروط أكثر استقراراً وعدلاً في ظروف ما بعد النزاع.

المنهجية: كيف نفهم الواقع الزراعي والاجتماعي في المناطق المستهدفة

تستند هذه الورقة إلى منهجية نوعية تتبّع تشكّل المعرفة الزراعية في كل من مورك وصوران والسعن، وذلك من خلال ربط التجربة المعاشة بآليات اتخاذ القرار الجماعي بشأن مسائل شائكة متعلّقة بظروف الزراعة شديد الخصوصية في كل من هذه المناطق. تنطلق هذه المنهجية من مسار تراكمي لإنتاج المعرفة، يبدأ بالاستماع إلى التجارب المحلية، ثم إعادة تركيبها ضمن سيناريوهات تفاعلية، وأخيراً تحليل ما تكشفه هذه التفاعلات من أنماط كامنة.

بدأ المسار بتنفيذ ثلاث جلسات نقاش مركزة في كانون الأول ٢٠٢٥ في كل من مورك وصوران والسعن، واستمرت كل جلسة نحو سبع ساعات. شارك في هذه الجلسات ٤٣ مشارك ومشاركة من الفاعلين-ات في المجتمع المحلي، جرى اختيارهم بشكل يعكس تنوع البنية الاجتماعية، مع محاولة التقاط تعدد المعارف والخبرات وتباينات فهم الأزمة الزراعية بحسب موقع الفاعل. ضمّت كل مجموعة مزارعين ومزارعات، ومهندسين زراعيين، ومرّبي مواشي، وعاملات في التصنيع الغذائي، إضافة إلى ممثلين-ات عن التعاونيات الزراعية وفاعلين-ات مرتبطين بإدارة الموارد والخدمات. وهكذا انطلق الاختيار من تمثيل المواقع المختلفة داخل منظومة الإنتاج وصناعة القرار، بما يسمح بإعادة تركيب التفاعلات كما تحدث في الواقع.

شكّلت هذه الجلسات المرحلة التأسيسية التي وضّحت ملامح الأزمة بحسب الفهم المحلي لها، بما يشمل تعريف الموارد، وأنماط التوتر الناتجة عن إدارتها، وآليات التكيف مع الأزمات، وأشكال التعاون القائمة لإيجاد حلول مستدامة. استخدمت هذه المخرجات لرسم صورة للواقع ضمن تصميم ألعاب المحاكاة الذي جاء لاحقاً، حيث تتحول المعطيات النوعية إلى ألعاب محاكاة تستند إلى السياق المحلي وتتطرّق لمشكلاته ضمن بيئة تفاعلية. طُرحت عدة سيناريوهات من باب إعادة بناء لشروط الواقع كما يعاش، وجرّت محاكاة التحديات الزراعية كمدخل لتحليل ديناميات أوسع تتصل بإدارة التوتر، وبناء أو تآكل الثقة المجتمعية، وتشكّلات العلاقات داخل المجتمع بعد سنوات من النزاع والعنف

والتهجير والإهمال. عبر ربط القرارات الزراعية بأسئلة تتعلق بتوزيع الموارد، والتمثيل، وإمكانية التوصل إلى حلول تقنية، أتاحت هذه المنهجية تتبُّع أنماط التماسك أو الانقسام الناتج عن التحديات.

تم تطوير الألعاب على مستويين مترابطين: مستوى محلي داخل كل منطقة على حدة، مع التركيز على الديناميات الخاصة بكل منطقة، (أربعة ألعاب لكل منطقة تحاكي تحدياتها الزراعية)، ومستوى جامع جمع أهالي المناطق الثلاث ضمن لعبتين (ماستر غيم) بقصد اختبار التفاعل بين السياقات المختلفة وفهم أنماط التعاون أو التوتر الحاصلة عند تقاطعها. وقد شارك في الألعاب ١٤١ مشارك ومشاركة.

ولضمان حرية التعبير وتقليل الحساسيات المحلية، استخدمنا قرى افتراضية (المرج، السهول، أم العيون، ديمة) كمساحات تمثيلية للألعاب، ما أتاح للمشاركين تمثيل تجاربهم دون ارتباط مباشر بأماكنهم الأصلية، ما سمح بنقاشات أكثر انفتاحاً.

في تحليل البيانات، اعتمدنا مقارنة مقارنة بين المناطق الثلاث لبحث ما هو مشترك وغير مشترك في بنية الأزمة الزراعية. أتاح ذلك فهم تباين الديناميات الزراعية والاجتماعية عبر السياقات، ودور كل بيئة في إعادة إنتاج التحديات المرتبطة بعملية السلام ضمن شروطها الخاصة. تم ربط المعطيات والبحث عن خلاصات مشتركة بين جلسات النقاش وأنماط التفاعل داخل الألعاب، والمواد التوثيقية، الأمر الذي ساهم في تنويع المصادر وتعقيد التحليل واقتراجه أكثر من تعقيد الواقع المدروس.

القسم الأول: ثلاث مناطق، ثلاث قصص مختلفة

اخترنا مورك وصوران والسعن بوصفها مجتمعات زراعية معتمدة على الأرض، لكنها مختلفة في طبيعة وشروط الاعتماد. ففي مورك، تقوم العلاقة مع الأرض على محصول رئيسي عالي القيمة هو الفستق الحلبي، بما يحمله من تاريخ اقتصادي وثقل اجتماعي، ما يعني أن أي اضطراب في الإنتاج أو الملكية أو الرعاية ينعكس مباشرة على بنية العلاقات المحلية. في المقابل، تشهد صوران تنوعاً إنتاجياً واسعاً لكنها تعتمد على مصادر مائية متدهورة، ما يجعل إدارة الندرة عاملاً منظماً للعلاقات. وتعيش السعن محنة مشابهة ولكن أقسى، حيث تراجع جدوى الزراعة تحت ضغط الجفاف وندرة الموارد، ما يضع العلاقات الاجتماعية في مواجهة سؤال الاستمرار ضمن ظروف الإنتاج المحدود.

لا يقتصر هذا التباين على أنماط الإنتاج، بل يمتد إلى اختلافات في مسارات النزوح والعودة، وفي شكل العلاقة مع الملكية، وفي درجة حضور المؤسسات وقدرة الفاعل المؤسسي على التنظيم، إضافة إلى تباين المعرفة الزراعية وأشكال النفاذ إلى الموارد. في مورك، تحولات الملكية مصدر توتر رئيسي، بينما تتشكل في صوران محاولات لإدارة الموارد المشتركة ضمن بيئة متدهورة، وفي السعن يرتبط التماسك المجتمعي بقدرة المجتمع على تنظيم ذاته و«إدارة غياب الموارد» أكثر من وفرتها. ليست الأزمة الزراعية واحدة إذن، بل بنية تتشكل عبر ظروف بيئية واجتماعية مختلفة، ويعاد إنتاجها في كل منطقة وفق منطقتها المحلي الخاص. هنا يمكن فهم أنماط التوتر أو التعاون، وإمكانيات التماسك أو التفكك، من خلال دراسة العلاقات بين الموارد والفاعلين وآليات اتخاذ القرار ضمن كل منطقة.

تكشف مورك وصوران والسعن أن الزراعة ليست قطاعاً إنتاجياً منفصلاً، بل مساحة تتقاطع فيها الموارد والملكيات والعلاقات الاجتماعية المحيطة بها ضمن تاريخ طويل من التهميش والتحويلات القسرية. هنا تتحول إدارة الأرض والماء إلى ساحة تفاوض يومي على السلطة والشرعية والعدالة، لا على الإنتاج فقط. في مورك، تشكل زراعة الفستق الحلبي المحصول الرئيسي ومحور الاقتصاد المحلي سابقاً، قبل استبدالها بزراعة الحبوب التي تقدم عائداً أعلى. وتشهد المدينة أيضاً تدهور العلاقة مع الأرض، حيث خسرت المنطقة العديد من أشجارها المنتجة بفعل الحرق أو القطع خلال النزاع. من جهة أخرى، فيما

أصابت حشرة الكابنودس (أو الكمبودس، أو حفار الساق) بقية الأشجار نتيجة إهمال الحراثة والرعاية. فنتيجة غياب أصحاب الأرض أو هجرتهم، تولّت العمل الزراعي أطراف ركزت على الجني دون الصيانة، ما أدى إلى تهالك المحاصيل وإلحاق ضرر مباشر بالأراضي المجاورة. هكذا تحولت الآفات إلى ظاهرة يصعب احتواؤها ضمن حقل واحد، بل تحتاج إلى إدارة جماعية تشمل كامل القطاع الزراعي في المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على الاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية دون معالجة الأسباب الأعمق لانتشار الحشرات، ما يعكس منطقاً إسعافياً لا يقضي على الخطر بشكل نهائي.

تمثل خسارة الأشجار اهتزازاً للذاكرة الجماعية المتجسدة في أشياء تحمل استمرارية الحياة. فالشجرة التي بقيت تحت الركام اثني عشرة سنة، والمسبحة التي رافقت النزوح، ومفتاح بيت الطفولة، كلها تُعرّف العلاقة مع المكان وتثبت هويته. الأرض هنا امتداد للحياة الشخصية والجماعية معاً، والزراعة ممارسة لإنتاج الانتماء، ما يجعل استعادة الأرض واستعادة الذات مسألة واحدة في العمق. هنا تحضر العبارة التي تختصر تلازم الاقتصاد والهوية: إذا الفستق بخير نحننا وأولادنا بخير. وهي تجعل إعادة الإنتاج مرتبطة بإعادة ترميم العلاقة مع النفس، وتحكم على أي تدخل زراعي بحسب قدرته على التعامل مع الذاكرة بوصفها مورداً سياسياً. يتعمق الأمر مع ملف الملكية، حيث أدى نقل الملكيات غير القانونية خلال النزاع، واستغلال غياب المالكين، وبيع الأراضي لآخرين، إلى نشوء فجوة بين العائدين والمقيمين، الأمر الذي تجاوز الخلاف القانوني وأصبح توتراً في الذاكرة والهوية. وُصفت مشكلات مورك بأنها الأكثر تعقيداً، حيث شهدت حالات انتقام، وبيع بعض العائدين فيها أراضيهم بقصد إصلاح منازلهم ونتيجة ضعف التأقلم مع الجفاف وارتفاع ثمن الأعلاف. كل ذلك يهدد التماسك المجتمعي ويستدعي بناء قواعد مشتركة للعيش لا تقتصر على تسوية النزاعات بل تشمل تحديد من يملك القرار وكيف يُتخذ. في المقابل نجد التعاونية الزراعية «مكتب الفستق»، والتي تضم ٨٢ عضواً، تحاول العمل مجدداً ضمن نظام أسهم، بعد أن قيدها سابقاً خوف المزارعين من التصريح بملكياتهم خشية الإتاوات. وقد سعت بالفعل لاستيراد خط إنتاج وتوسيع خدماتها، ضمن بيئة ما تزال الثقة فيها نادرة، ما يجعل أي جهد جماعي اختباراً لإمكانات استعادة الذات والجماعة.

في صوران ومحيطها، من طيبة الإمام إلى معردس وقمحانة، يظهر تنوع زراعي واسع، يشمل القمح والشعير والبقوليات والخضروات وبتاتين الجوز والخوخ والمشمش ومراعي المواشي

ومداجن الدواجن. لكن هذا التنوع يتحول إلى مصدر هشاشة نتيجة تراجع منسوب نهر العاصي، حيث انخفضت الإنتاجية في بعض المناطق بنسبة كبيرة، وقُطعت أشجار جوز معمّرة، ولجأ بعض المزارعين إلى الريّ باستخدام مياه الصرف الصحي رغم إدراكهم لمخاطرها، ما أدى إلى انتشار أمراض وحشرات وتلويث التربة بالمعادن الثقيلة. أصبحت إدارة الندرة نفسها منتجة لتهديدات صحية وبيئية، وانقلبت النجاة إلى ممارسات ضارة بالصحة العامة والعلاقات الاجتماعية في أن. يترافق ذلك مع استخدام عشوائى للأسمدة والمبيدات، الأمر الذي يدرك المزارعون أثره على الأجيال القادمة، ويصفه بعضهم بأنه يشبه الانتحار، لكن دون أن يجدوا بدائل عملية مستقرة. ويتفاقم الأمر في ظل غياب إرشاد زراعي فعلي، حيث تقتصر السلطات على منح التراخيص دون توجيه تقني. يزيد كل ذلك من قلة الخيارات ويحوّل الوعي بالمخاطر إلى عبء إضافي لا ينتج أي تغيير.

تتكشف هنا أربعة مستويات محلية مترابطة. أولاً: ثمة تركيبة اجتماعية ومهنية متعددة، تضم مزارعين ونساء عاملات وطبيباً بيطرياً وتجاراً ومتطوعين وعائدين وأصحاب خبرات تقنية وتعليمية، وهنا تتداخل قيم التعاون والانتماء مع الحذر وفقدان الثقة والتعب، بما يجعل أي قرار زراعي امتداداً لحالة اجتماعية منهكة. وثانياً: بئر واحد يشترك فيه أهالي صوران، مع انخفاض في معدل الأمطار، وغياب المؤسسات الحكومية، ما يدفع إلى الحفر العشوائى وتحويل المياه إلى مصدر نزاع، وهذا يزيد التنافس ويقلل احتمالات التنظيم. ثالثاً: السهول الخضراء المفتوحة، حيث تؤدي علنية القرار وتعذر التراجع عنه إلى جعل كل خيار يتخذه المزارع فعلاً تراكمياً ينعكس مباشرة على الإنتاج والعلاقات والسلامة. رابعاً: تتداخل الموارد والتعامل المحلي معها بوصفها منظومة مشتركة، تشمل الماء والهواء والنفط والأرض والثروة الحيوانية والموارد البشرية والمنظمات المالية، ما يجعل إدارتها مسألة تنظيم جماعي يتقاطع فيها الاقتصادي بالسياسي، ما يجدد السؤال حول من يحدّد النفاذ والتوزيع وسط ضعف التنسيق المؤسسي. لا تقدم الجمعيات سوى بذار وأسمدة فقط، وليس في وسع الاتحادات تشكيل ضغط سياسي، أما المنظمات فتقدم دعماً مباشراً دون متابعة أو استثمار بنوي. كل ذلك يصنع فراغاً يُدار عبر ترتيبات غير رسمية، ما يجعل التماسك المجتمعي رهين قدرة الفاعلين والفاعلات على التوصل إلى قواعد عمل مشتركة.

أما السعن فهي الأكثر تعرضاً لضغوط الأزمة الزراعية على ما يبدو. يعتبر سكان السعن أنفسهم مهمشين منذ زمن طويل ومستحقين لرعاية أكبر، خاصة مع وجود قرى مجاورة

ذات ظروف شبيهة ولكن معاملة مختلفة. ومن هنا يدرك السكان أن الأزمة الزراعية امتداد لغياب العدالة في المجتمع، وينظرون إلى الدولة بوصفها مصدر حرمان لا ضامناً للحقوق. تقع السعن، وفق التصنيفات السورية الرسمية، في منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة، بمعدل أمطار لا يتجاوز ١٩٠ ملم، وهي في تراجع مستمر نحو المنطقة الخامسة التي لا تكون الزراعة البعلية فيها مجدية أصلاً. وقد وصل الإنتاج فعلياً إلى مستويات متدنية في عدد كبير من الحقول. وتعتمد السعن على الآبار السطحية فقط في ظل منع حفر آبار جديدة، مع وصول تكلفة صهرج المياه إلى ٥٠٠ ألف ليرة. هذا ما يدفع المزارعين لشراء مياه الشرب بدل الري. يترافق كل ذلك مع ضعف جودة البذار وارتفاع أسعارها، وارتفاع تكاليف الوقود والأجور والأسمدة، وغلاء الأعلاف، وقللة المراعي، واحتكار التجار، وضعف سوق التصريف، وكل ذلك أدى إلى تراجع الزراعة وصعود التجارة والمهن الحرفية بوصفها أنشطة أكثر استقراراً، الأمر الذي أعاد تشكيل الاقتصاد المحلي وغير موقع الزراعة داخل الحياة اليومية. ومع ذلك، تتميز السعن بتماسك مجتمعي أوضح، حيث يلعب المجلس المحلي دوراً فعلياً في تقديم الخدمات وفرض النزاعات، الأمر الذي يطرح سؤالاً حول ما إذا كان بإمكان الروابط الاجتماعية القوية أن تكون آلية تنظيم كافية في ظل غياب الموارد.

تكشف إدارة المياه في المناطق الثلاث عن فراغ تنظيمي واسع. فحفر الآبار يتم بشكل عشوائي دون تراخيص، وقد وصل الأمر إلى وجود أربع آبار ضمن أربعين دونماً فقط. هذا يسبب استنزافاً كبيراً في المنسوب المائي رغم الوعي بالمخاطر، وقد لجأت بعض الجهات إلى محاولات ضبط متأخرة عبر إحصاء الآبار أو السماح بتشغيلها بغض النظر عن الترخيص، وإلى اعتماد تقنيات ري بالغمر والحنفيات والتنقيط والرش (مع هدر كبير)، وإلى دعم بعض الآبار غير المرخصة بالطاقة الشمسية. ومما يفاقم الوضع جفاف عيون كانت تاريخياً مستخدمة للشرب، وتغيّر السياسات الزراعية مثل حصر زراعة القطن في سهل الغاب، ما جعل إدارة المياه مجالاً تتداخل فيه الحاجة مع انعدام القواعد، ويتحول فيها القرار الفردي إلى مشكلة جماعية. ويعكس واقع المياه أيضاً ضعفاً واضحاً في الحوكمة، فدور المجالس المحلية في الزراعة محدود، والتعاون بين الاتحادات والمنظمات والمزارعين ضعيف، بالإضافة إلى ضعف التثقيف الزراعي. كذلك تتحرك المنطقة بين تخطيط حكومي بطيء وطويل الأمد وبين تدخلات إسعافية من المنظمات، من دون متابعة أو بناء قدرات. وكل ذلك يصنع بنية مفككة تعمل فيها الجهات بالتوازي دون تنسيق بينها. وفي الوقت

نفسه، تظهر المعرفة التقليدية مهيمنة ولا تكاد التقنيات الحديثة توجد، لأسباب تتعلق بمحدودية القدرة المالية وغياب الوعي. ورغم إدخال زراعات مقاومة للجفاف مثل الصبار والزيتون القيسي، إلا أنها ما تزال محاولة جزئية ولم تتحول إلى ممارسة واسعة.

تختلف أدوار النساء في الزراعة بحسب السياق المحلي، ما يعكس تباين موقعهن داخل منظومة الإنتاج والعلاقات المرتبطة بها. ففي السعن، يظهر حضور نسائي أوضح في الأنشطة الاقتصادية، حيث ذُكرت حالات تحصيل النساء لحقوقهن في الإرث ومشاركتهن في مشاريع صغيرة تساهم في دعم دخل الأسرة. في المقابل، تشير المعطيات في مورك وصوران إلى أن حقوق النساء في ملكية الأراضي محدودة أو غير مثبتة، رغم وجود نساء مالكات فعلياً. وتبقى النساء في المجال الزراعي غالباً عاملات لا يحصلن على أي تدريب، رغم وجود تجارب فردية ناجحة ومحاولات متزايدة للانخراط بعد التحرير. يمكن قراءة هذه الفروقات بوصفها مؤشراً على تغيرات جزئية في علاقة الأفراد والمؤسسات. هنا تبرز إمكانيات العمل من أجل السلام وبناء الثقة في بعض القضايا التي تفرض عملاً جماعياً، مثل مكافحة الآفات وإدارة المياه. كما أن الحاجة لتنظيم الشراكات عبر عقود مجتمعية موثقة تدفع نحو وضع قواعد أوضح للعلاقات. ويمكن لخلق مساحات للحوار وتبادل الخبرات وتأطير المعرفة الزراعية أن يحوّل الممارسة الزراعية إلى أداة لإعادة تنظيم العلاقة بين الفاعلين، دون أن يلغي ذلك التوترات والتناقضات أو المحدودية التي ستظل قائمة ما دامت البنية المؤسسية ضعيفة.

القسم الثاني: الأزمة الزراعية كمدخل لفهم تحولات العلاقات الاجتماعية

استند هذا القسم إلى ألعاب المحاكاة التي أتاحت إعادة إنتاج القضايا الزراعية ضمن بيئة تفاعلية مكثفة، جرى فيها تفكيك هذه القضايا إلى لحظات قابلة للتحليل. أتاح هذا التكثيف ملاحظة العلاقة بين العوامل الزراعية والبنى الاجتماعية على مستوى تفصيلي، ولا سيما على مستوى التوترات الاجتماعية الرئيسية. كما أتاح ملاحظة تغير المواقف وتشكل الثقة وتبدل أشكال التعاون أو التنافس تبعاً لتغير المعطيات داخل كل لعبة. ما يلي ليس توصيفاً عاماً للمناطق، بل قراءة مستندة إلى الديناميات التي انكشفت داخل هذه المساحات.

تصوغ الزراعة إذن الاجتماع والاقتصاد والسياسة وسط تراكم الخسارة والندرة واللايقين. أن يفشل الموسم الزراعي بالكامل، أي ألا يجني المزارع شيئاً مما زرعه، يؤدي إلى انسحاب مباشر من الزراعة نحو قطاعات بديلة، مما يجعل الأرض مورداً قاصراً عن تثبيت أنماط العيش وتوفير الاستقرار والامتداد العائلي. يترافق مع هذا التحول تراجع التواصل بين الأقرباء وسكان المنطقة، مما يكشف أن القدرة الاقتصادية لم تكن مادية فحسب، بل كانت وظيفتها الضمنية صيانة الشبكات الاجتماعية وأشكال التفاعل اليومي التي تقوم على الاعتماد المتبادل.

يتداخل هذا مع شعور مديد بالتهميش يؤتى على ذكره مرات: المنطقة مهمشة ومنكوبة وتستحق رعاية أكبر. من هنا يدرك السكان أن الأزمة الزراعية، التي تتجلى بالجفاف وارتفاع تكاليف الإنتاج وغياب الخدمات، امتداد لغياب العدالة في المجتمع. كما أن انخفاض الإنتاج لا يرتبط بتراجع الأمطار فحسب، بل أيضاً باستنزاف المياه الجوفية دون إعادة تغذية، ما يجعل الأزمة مساءلة ضمنية لأنماط الاستخدام والإدارة داخل المجتمع ذاته. تصبح الممارسات الزراعية هنا جزءاً من الأزمة، ويتشكل فهم جماعي للضرر يتقاطع فيه العامل البيئي مع القرار البشري.

في ما يخص العودة بعد النزوح، تتغير وظيفة الأرض بشكل جذري: فبعض العائدين يضطرون إلى بيع أجزاء منها لإصلاح منازلهم، وآخرون يكتشفون أن هناك من تصرف بأراضيهم بطرق غير قانونية. الفرق بين البيع القسري والبيع الطوعي أخلاقي وسياسي معاً. وفي صوران، تستمر نزاعات مرتبطة بقانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨، حيث عادت مطالبات الملاك الأصليين وورثتهم وعاد الحديث عن أطر قانونية منتظرة ستنظم هذه المطالبات. وفي السعن، ثمة شكل آخر من الغبن، فالمزارعون لم يُعفوا من إيجار الأراضي رغم خسارتهم المحصول بالكامل، ما يغذي موقفاً سلبياً من الدولة يرى في أي تدخل من طرفها تعميقاً للأزمة لا معالجة لها. وتظهر الخسارة الزراعية في بعدها الوجداني العميق، ولا سيما مع خسارة أشجار الفستق الحلبي التي شكلت ضربة للذاكرة والهوية والاستمرارية، وخلقت شعوراً بأن الناس كبروا مع الأشجار وانهدموا معها.

تولد الندرة توترات يومية على عدة مستويات: خلافات حول توزيع المواد، والري، ورش المبيدات، واستعمال الأراضي، واستخدام مياه الصرف الصحي التي تثير بين الجيران مخاوف التلوث، وكذلك توزيع مياه السقاية بعشوائية. كما أن بنى تحتية متضررة، مثل قناة الري المشتركة التي بحاجة لصيانة تستغرق خمسة عشر يوماً، قد تتحول إلى مصدر نزاع كبير بين احتياجات متعارضة: سقاية المواشي، وتدفق المياه للمزارعين، والاستخدامات المنزلية. لا يتوزع الضرر بالتساوي، ما يعني تبعثر الأولويات والقدرات بين الفئات، وتوزع المخاطر الصحية والبيئية في اتجاهات شتى، ولا سيما مع انتشار الأوبئة وارتفاع قلوية التربة.

نشاهد في السعن تنافساً حاداً على المياه، ومناوشات حول أحقية الضخ وأسبقيته، وتصعيداً بين المزارعين ومربي المواشي. الحلول الفردية، رغم فعاليتها، مرفوضة لأنها تعمق الفوارق وتزيد الاحتقان. نشاهد أيضاً سلوكاً تنافسياً حتى في غياب تهديد مباشر (كما في تمرين البالونات في لعبة المحاكاة، حين أتلف المشاركون بالونات الآخرين رغم إمكانية نجاة الجميع، قبل أن يتطور تآطير جديد للأزمة بوصفها تهديداً جماعياً لا نجاة منه إلا بشكل جماعي، في انتقال من منطق التزاحم إلى منطق المصير المشترك).

في صوران، تتغلغل الأزمة داخل الأسرة والسوق: خلافات بين الإخوة حول الأرض، ونزاعات عائلية حول قرار البيع أو الاستثمار، وعنف أسري ناجم عن ضيق المعيشة، وإدراك متزايد للطبقية مع اختفاء الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات الفقر مقابل قلة من الميسورين. وحين

ينخفض منسوب المياه، ينقسم المشاركون بين قبول خفض الإنتاج أو السعي للحفاظ على مستواه السابق. وفي مثل هذه الضائقة، يظهر بيع المواشي خياراً ممكناً لتخفيف الضغط، مع العلم أن الأسعار ستكون مرتفعة. يعني ذلك أن الاختبار الحقيقي للتماسك المجتمعي يكون في لحظات توزيع الخسارة لا الوفرة. ومن هنا فإن الآفات تفرض منطق التعاون، فالتدخلات الفردية غير كافية. في سياق متصل، ظهر توتر أثناء النقاش حول التسويق بين بيع القمح للدولة أو الاحتفاظ به، وبين تصريف الفائض بطرق غير تقليدية أو التردد حيال تحوّل اقتصادي واجتماعي جذري. يتعمق ذلك مع الحفر العشوائي للآبار، حيث يظهر مستفيدون ومتضررون: يستفيد المستثمر وصاحب البئر وشركة الحفر وصاحب منظومة الطاقة الشمسية، ويتضرر أصحاب الآبار القديمة وسكان القرية ولا سيما في مياه شربهم. هنا يتشتت القرار بين حلول سريعة ذات كلفة بيئية عالية وأخرى أبطأ وأصعب لكن أكثر استدامة، مع علم الأغلبية بأن المكاسب الخاصة القصيرة الأمد ستتحول إلى تهديد عام طويل الأمد. فالقرارات المبكرة غير المستندة إلى معلومات كافية أو تحليل وافٍ للتربة تؤدي إلى تضارب في المصالح وتعطيل إمكانية التعاون. حين يتلوث أحد الآبار ويتسبب في وفاة طفل، يتحول القرار من خيار اقتصادي إلى قضية سلامة عامة. كذلك يظهر نقص الخبرة عاملاً حاسماً في الأزمة الزراعية: فقد جرى إتلاف محصول بدل إزالة الأعشاب النامية عليه، واستُخدم مبيد خاطئ قضى على أشجار عمرها ثلاثون سنة، وكشف مزارع أنه لا يعرف توقيت زراعة فول الصويا. هذا يعني أن المعرفة نفسها موزعة بشكل غير متكافئ.

في مورك، تمتزج الاحتياجات التقنية بالخوف من فقدان البساتين بالاستعداد لتقديم الخبرة بالصبر بالذاكرة المرتبطة بالأرض. إصغاء العاملين في الزراعة لقصص النزوح وفقدان الأرض يغذي شعور المسؤولية المشتركة. أثناء التفاوض، ظهرت فروقات واضحة بين المزارعين الكبار والصغار، لكن السرديات الشخصية أعادت ترتيب الاستحقاقات خارج المعايير الاقتصادية البحتة. وتكشف رمزية المفتاح القديم والجديد اختلاف العلاقة بالأرض بين من يراها امتداداً لنفسه وحياته ومن يتعامل معها كأصل قابل للتصرف. يؤدي منطق التنافس لترتيب القيم بين الأمانة والكسب، فيما يتضح أن النجاح والاستدامة مرتبطان بالتعاون وشكل اتخاذ القرار لا بحجم الموارد فحسب.

رغم كل الضغوط، لا يختفي التعاون بل يظهر بأشكال مختلفة: من الاجتماع على البيدر إلى المساعدة في حالات الحرائق إلى الأهازيج وتوزيع الطعام (مثل النمورة والقرادة)، إلى أشكال

حديثة مثل مجموعات الواتساب الإرشادية، والأيام الحقلية، وصناديق التكافل، وبيت المونة، ولجان الصلح. غير أن ذلك يجري في ظل تراجع الثقة بالمؤسسات الرسمية مثل الإرشاديات الزراعية والتعاونيات واتحاد الفلاحين، ما يدفع نحو الاعتماد الذاتي ويحدّ من القدرة على مواجهة التحديات الجماعية. كما أن حصر أدوار النساء في التصنيع المنزلي، مع غيابهن عن مواقع اتخاذ القرار، بالإضافة إلى غياب الشباب شبه الكامل في بعض المناطق، مقابل حضورهم القوي في مناطق أخرى، يكشف اختلالات في توزيع الأدوار داخل الاقتصاد الزراعي بما يؤثر على الاستدامة. بهذا تتحول الزراعة إلى قطاع يشكّل الثقة والهوية والذاكرة والأدوار الجندرية من خلال الندرة والخسارة والمرض والتلوث والنزاعات والملكية والنزوح، وذلك بما يجعل كل قرار تقني تدخلاً مباشراً في شبكة العلاقات الاجتماعية.

القسم الثالث: الإقصاء والتضمين في الحوكمة وإدارة الموارد

المقصود بالحوكمة في هذا القسم كيفية صناعة القرار في المجتمعات الزراعية المحلية، وأشكال إعادة إنتاج هذه الكيفية أو تجاوزها في الممارسة اليومية، خاصة في ظروف الندرة وتفاوت النفاذ إلى الموارد. تتشكل الحوكمة بالتدرج من خلال قرارات تُتخذ تحت الضغط، حيث يتداخل أنماط توزيع الموارد مع أنماط النفوذ الاجتماعي التي تحدد من يمتلك حق إدارة هذه الموارد. ومع تراكم القرارات، تُعيد الحوكمة توزيع «قدرة التأثير»، ويحدث الإقصاء كأثر غير مباشر لمسارات تبدو في ظاهرها تقنية أو محايدة.

في هذا السياق، أتاحت ألعاب المحاكاة تتبع هذه المسارات من داخلها. لم تُطرح الحوكمة كمفهوم نظري، بل كآليات تعريف وتحديد الأولويات، والتفاوض على القرارات في حال تباين المصالح. ومع انتقال النقاش من المجرد إلى الواقعي، صار بالإمكان مشاهدة السلطة وتشكلها العملي، ليس فقط عبر المؤسسات، بل عبر تداخل أشكال النفوذ: المعرفة التقنية، والخبرة المتراكمة، والموقع الاجتماعي، والقدرة على النفاذ إلى الموارد.

هذا التداخل ينتج مفاوضات تتفاوت فيها قدرة التأثير، حيث القرار لا يحسمه صاحب المعطيات التقنية فقط، بل أيضاً من يمتلك القدرة على تعريف المشكلة، ومن ينال الاعتراف كطرف داخلي مقابل من يبقون خارج العملية.

تكشف المعطيات أن الحوكمة الزراعية بنية لا يُدار الاختلال داخلها بل أيضاً يُعاد إنتاجه. فالقرار لا يملكه الفاعل المحلي، بل «صاحب القرار الحقيقي في الواقع مديرية الزراعة» كما يفيد أحد المشاركين، ما يحد من قدرة المزارعين على التأثير في ظروفهم ويربطهم بمنظومة لا تصغي إلى واقعهم المباشر. الأبحاث الزراعية، في المقابل، وُصفت بأنها «حبسة الدرج»، أي إن المعرفة محتجزة داخل المنظومة وغير قابلة للاستخدام رغم أهميتها. بالتوازي مع ذلك، ثمة خلافات حول توزيع مواد الدعم، وهو توزيع غير اختصاصي بحسب وصف المشاركين، حيث يسود انطباع بأن صاحب القرار بعيد عن الممارسة الزراعية. يتقاطع ذلك مع تدخلات لمنظمات عمّقت التفاوت والفجوات بين الفئات، ومع تأثير متواصل من

كبار التجار وأصحاب العقارات، في تداخل بين النفوذ الاقتصادي والإداري يجعل التوزيع «ضائعاً بين المكاتب والدوائر».

تكشف ألعاب المحاكاة في السعن أن الحوكمة تتشكل عبر مستويات متعددة من السلطة، تتجاوز المؤسسات الرسمية لتشمل حيازة الموارد والمكانة الاجتماعية والقدرة على تعريف الأزيمة. يتجلى ذلك في الاعتراض على اعتبار «عدد الآبار المرتفع» مؤشراً إيجابياً، رغم أن أكثر من نصفها غير صالح أو مالح. تعريف المشكلة بحد ذاته موضع خلاف هنا. في محاكاة أخرى، تظهر الحوكمة علاقة غير متكافئة بين من ينتج القرار ومن يتحمل أثره: فقد عبّر المشاركون عن شعورهم بأنهم «غرباء عن حقوقهم»، وتساءلوا «ما ذنب الأهالي بنتائج تصنيف المنطقة»، في إشارة إلى تعسّف الخبرات التقنية وتقدم معايير التصنيف العائدة إلى حقبة الانتداب الفرنسي وتوقف المشاريع منذ الخمسينات. كل ذلك يراكم شعوراً بالظلم المديد ويجعل العدالة في تصنيف المنطقة مكرومة يمكن منحها أو حجبها. وهذا بدوره يقيّد المعرفة المحلية حول التربة والمحاصيل بقيود تنظيمية لا تعكس الواقع الفعلي.

في صوران أيضاً نجد تداخلاً بين السلطة المعرفية والمكانة الاجتماعية ورأس المال والتنظيم الإجرائي. فالقرار الجماعي ينجم عن تفاوض غير متكافئ حول من يُستمع إليه ومن يُقصى. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك صراع بين مهندس زراعي تقليدي يستند إلى خبرة طويلة وكلفة منخفضة ونتائج سريعة، وبين باحثين زراعيين يرون أن ممارسات المهندس نفسها أسهمت في تدهور التربة. ثم يتضح في نقاش آخر أن منع الرعي الجائر، رغم فائدته البيئية، أضر بمرّي المواشي، أي إن ما يبدو عادلاً على مستوى الجماعة قد يكون ظالماً بحق فئة محددة. وبسبب نقص المعلومات الزراعية، يسود منطق الربح السريع الذي عبّر عنه المستثمر، ويُدعى أصحاب الأراضي لتعزيز معرفتهم التقنية بأنفسهم. كذلك يؤدي غياب الرقابة والتنسيق إلى أزمات صحية ناجمة عن بعض القرارات الزراعية.

في مورك، تبدأ الحوكمة من تعريف الموارد قبل تنظيمها: المياه مورد حيوي يحتاج حماية وتوزيعاً عادلاً، والشتول امتداد لاستمرارية الحياة، وحفظ البذور المحلية وغيرها من الممارسات التقليدية مثل الحصاد المائي تحمل ذاكرة زراعية. ثمة هنا حاجة لربط الاستدامة بالهوية، والعدالة تأخذ شكل الاعتراف بالعلاقة التاريخية بالأرض لا التوزيع العددي للموارد. كما أن تعريف الموارد يشمل عناصر غير مادية، مثل الثقة والوقت

والعلاقات الاجتماعية. تبرز الشفافية أيضاً أداة عملية للحوكمة، فمن شأن نشر بيانات الإنتاج أن تحدّ من الشكوك وتفتح المجال لتنازلات طوعية. وكذلك تبرز الحاجة إلى أطر حوار محلية مستمرة لأن الاتفاقات المؤقتة لا تستقر دون بنية تنظيمية حاضنة. في تحليل التربة، ينتقل الفهم من الأعراض إلى الأسباب المباشرة: الري بالمياه المالحة وضعف الصرف على المستوى المباشر، وضعف الإرشاد الزراعي وسوء إدارة الموارد على مستوى أعمق. تُظهر المعطيات ارتفاع الملوحة ونقص المادة العضوية واختلال التوازن المعدني، بالإضافة إلى ممارسات مثل الإفراط في استخدام الأسمدة وتكرار زراعة المحصول وسوء التسميد العضوي وترك التربة مكشوفة بما يزيد التبخر. إن إنقاذ التربة هنا جهد جماعي، ولا سيما وسط ضعف استجابة المجتمع المدني. ترتبط مشكلات التربة أيضاً بسياسات تاريخية أوسع، مثل توطين البدو وتوقف التنقل الموسمي وضغط الرعي والتصحر. ومع محدودية التمويل، يظهر سؤال من يُدير الحل وبأي صلاحيات، فتبرز الحاجة إلى إدماج المزارعين الصغار والنساء والشباب والخبراء والجهات الرسمية، ما يستدعي بلورة إطار عمل يقوم على التمثيل وجمع البيانات والتفاوض وإدارة الموارد وآليات المساءلة. فالقرار الجماعي يحافظ على درجة أعلى من القبول رغم استمرار اختلالات النفوذ.

تشكل الحوكمة عبر المناطق الثلاث كعملية موازنة مستمرة بين مؤشرات مترابطة: المياه والتربة والتماسك المجتمعي والسلامة العامة والاستقرار الاقتصادي والثقة. تحسين أحد هذه المؤشرات قد يؤثر سلباً على غيره، مما يجعل كل قرار مفاضلة لا حلاً نهائياً. وتتعدد مرجعيات المعرفة الزراعية بين المزارعين القدامى والإرشاد الزراعي والصيدليات الزراعية والدراسات الجامعية والتحليل المخبري وغيرها، مع فرز مستمر بين الموروث الذي يُحتفظ به والجديد الذي ينبغي تجريبه أو تعديله حسب السياق، ومع الموازنة بين التجربة المحلية والخبرة العلمية (طُرح مثال زراعة العصفور والصبار كنموذج على أهمية التجربة المحلية).

تطرح إدارة الندرة الحاجة إلى ربط أي تدخل بمعايير قابلية التطبيق وعدالة التوزيع ووسائل التحقق. وتتباين التصورات بين مقارنة مؤسسية تعمل عبر لجان وقواعد وآليات تنفيذ، ومقاربة مجتمعية تعطي الأولوية للتمثيل والخبرة والنزاهة، ومقاربة توسعية ترى الموارد ضمن شبكة تشمل البشر والمؤسسات معاً. غير أن القرار وقدرة التأثير ما يزالان بيد أصحاب النفوذ والوجهاء. تظهر الفجوة أيضاً في إدراج الفئات الأكثر هشاشة ضمن قواعد بيانات دون توفير الخدمات لهم فعلياً، وسط اتهامات بالمحسوبية واستغلال

المنصب والتحيز في توزيع المساعدات، وكل ذلك يؤدي إلى تآكل الثقة. وفي مقابل ذلك، تتجه محاولات إعادة البناء نحو انتخاب ممثلين محليين لكل حي ممن يمتلكون معرفة دقيقة بالاحتياجات، ونحو إجراء تقييم دوري للحلول، وطرح الاستثمارات عبر مناقصات علنية، وإدخال محاسب ومستشار قانوني لضبط العمليات، وتفعيل الإعلام من أجل الشفافية.

وفي مختلف المناطق، يغلب النفوذ والمال الخبرة في تشكيل القرار الزراعي: في مورك يستمر تأثير التجار وأصحاب العقارات ضمن مشهد يتداخل فيه الصراع على المكانة بين العائدين والمقيمين مع نقص في الإرشاد الزراعي؛ وفي صوران تعمل لجان تشكّلت بعد التحرير خارج اختصاصها، وتعيد إنتاج المحسوبية عبر توزيع المساعدات؛ وفي السعن يتمركز القرار بيد مديرية الزراعة التي تتحكم بالتراخيص وتحديد المساحات ومنع حفر الآبار دون إشراك السكان، بالتوازي مع شيوع التفرد بين المزارعين وتصرفهم باستقلالية رغم الطابع الجماعي للتحديات. ينتج عن ذلك حوكمة مجزأة تتحرك بين مراكز نفوذ متعددة دون إطار جامع، وتبقى إدارة الموارد مرتبطة بالنفوذ إلى السلطة أكثر من الكفاءة. تستلزم إعادة بناء الحوكمة نقل مركز الثقل من النفوذ إلى التمثيل، ومن القرار الفردي إلى التنظيم الجماعي، ومن التحكم بالموارد إلى إدارة العلاقة حولها.

القسم الرابع: أشكال التعاون وما تنجح فيه المنظومة القائمة

رغم التوترات وتعدّد مصادر الاختلال، تُظهر مخرجات التحليل أن المشاركين توصلوا إلى صيغ تعاون عملية من داخل الأزمة نفسها. ففي السعن، انتقل النقاش من الشكوى من احتكار الجرار إلى حلول قابلة للتطبيق: توحيد سعر الحراثة، وإنشاء صندوق تعاوني مشترك، وترتيب أولويات الحراثة بحسب نوع الزراعة، في تحوُّل من التسعير الفردي الاحتكاري إلى تسعير جماعي محكوم بمعايير. وفي إدارة المياه، طُرحت خطط لترشيد الاستخدام وإعادة توزيع المحاصيل استناداً إلى إدراك خطر الندرة بوصفه تهديداً جماعياً. كما قدّم المشاركون تصورات لإعادة بناء الثقة عبر إعلان جداول التوزيع علناً وإدخال وسيط اجتماعي لضبط التوتر. وفي الثروة الحيوانية، ظهرت مقترحات لتوزيع قائم على الأعداد مع توثيق العملية، في تحوُّل من الثقة الشخصية إلى ثقة قائمة على قواعد وإجراءات. ويتوسع هذا الاتجاه أيضاً في تفضيل التفاوض الجماعي أو الرفض الجماعي للعروض الخارجية بدلاً من القرارات الفردية التي تعمّق الانقسام، مع الإشارة إلى دور أدوات بسيطة كمجموعات الواتساب في تبادل الخبرات وتعزيز شبكة التعاون. وفي إدارة النزاعات، طُرحت مقاربات تعيد تعريف الحل بوصفه ترميماً للعلاقة وليس معالجة للضرر، كما في مثال دخول الأغنام إلى أرض الجار حيث يُعالج الأمر بالحوار والوساطة مع الحفاظ على الرابط الاجتماعي.

في صوران، توصل المشاركون إلى صيغ تعاون تسمح باستمرار العمل رغم تباين الرؤى. فقد طُرحت خطط مشتركة تشمل دورة زراعية متكاملة، ودمج السماد العضوي والكيميائي، وتوزيعاً عادلاً للمياه، وتنوع المحاصيل. ومع انخفاض المياه، برزت مقاربات لتنظيم الندرة عبر توزيع يعتمد على المساحة ونوع المحصول، وتوسع هذا التصور لاحقاً ليشمل حلولاً جماعية عند جفاف البئر: تشكيل لجنة لتنظيم الحفر، وزراعة محاصيل أقل استهلاكاً للمياه، وتركيب عدادات، واستخدام تقنيات الري الحديث، وتعميق البئر. وعلى صعيد التعاون الاقتصادي والاجتماعي، اقترح إنشاء صندوق تبرع عبر ممثلي العائلات واستخدام الغرامات لضبط السلوك الجماعي. وبخصوص الدعم، طُرِح مفهوم رأس المال المجتمعي، أي شبكة الثقة والعلاقات والموارد والكفاءات والأراضي، مع تمييز واضح بين توزيع الخبز

كاستجابة مؤقتة ودعم المشاريع الصغيرة كمسار استدامة. وطُرحَت مشاريع كالمسمكة وخط الإنتاج واستثمار الآبار بالطاقة الشمسية والمشتل الزراعي، الذي يمكنه خلق فرص عمل تشمل النساء، مما يربط التعاون بالاستقرار وتقليل الهجرة. وأظهرت النقاشات أهمية قواعد السرية والاحترام وضمنان المشاركة، وذلك بما يحفظ إمكانية الحوار حتى حين يشعر بعض الأطراف بأن أصواتهم لا تُلَقَى آذاناً صاغية. وفي مواجهة الأزمات الصحية الناتجة عن تلوث المياه، طُرحَت مقاربات تعاونية قائمة على السلامة العامة تشمل تنظيم استخدام الأسمدة والفصل بين مصادر المياه والتخلص الآمن من المخلفات. وعلى مستوى أوسع، علَّل المشاركون ضعف الإنتاج بقلّة الأمطار وسوء إدارة المياه وضعف الإمكانيات والممارسات الخاطئة، وربطوا بينها وبين نتائجها من تدهور الغطاء النباتي وتضرر الثروة الحيوانية والهجرة وتهديد الأمن الغذائي، مع توسيع تعريف الموارد ليشمل الأرض والمياه والطاقة والخبرات والعلاقات مع الأهالي والمنظمات والتجار.

في مورك، بنى المشاركون تصوراً للتعاون يبدأ بتشكيل مساحة مشتركة للحوار قبل إنتاج الحلول. فقد أظهر التفاعل الأولي أهميته في خلق روابط انعكست على سهولة النقاش وارتفاع المشاركة، وثبَّتت قواعد تقوم على احترام الآراء وعدم المقاطعة وضمنان التوازن في المشاركة والالتزام بالوقت. وتعمَّق هذا التصور حين انتقل النقاش من عرض الاحتياجات إلى عرض ما يمكن تقديمه من خبرات وصبر وموارد معنوية، مما عزَّز شعور المسؤولية المشتركة. ومع إدراك الفجوة بين الاحتياجات والموارد، طُرحَت آليات لتوزيع المياه والشتول بشكل عادل وتحديد الأدوار والمسؤوليات. وبرزت الشفافية عنصراً حاسماً من خلال الدعوة لنشر بيانات الإنتاج بما يخفف الشكوك ويشجع التنازلات الطوعية، وظهرت مقترحات لإنشاء مجالس حوار محلية دائمة لضمنان استمرار النقاش ومراجعة الترتيبات. وفي تحليل التربة، طُرحَت حلول تجمع المعرفة اليومية والتقنية: تحسين الصرف والري بالتنقيط وإضافة الكمبوست وزراعة محاصيل تتحمل الملوحة وضبط إدارة الري. كما اقترحت لجنة مجتمعية تضم المزارعين الصغار والنساء والشباب والخبراء وممثلي الجهات الرسمية، بصلاحيات واضحة في التفاوض وإدارة الموارد وجمع البيانات والمساءلة. ومع طرح عناصر تنافسية، بقيت الخلافات ضمن نطاق يسمح باستمرار العمل، مما يعكس حداً أدنى من التعاون الإجرائي يرتكز على أن النجاح والاستدامة مرتبطان بالتعاون وشكل اتخاذ القرار لا بحجم الموارد فحسب.

على المستوى الأوسع، تكشف المخرجات عن أشكال تعاون مركبة تمتد من التنظيم المعرفي إلى المؤسسي والثقافي. طُرحت فكرة بناء «وثيقة حية» للأعراف تُوزَع المسؤولية بين مختلف الأطراف، مع التأكيد على أن أي إطار عام يتشكل عبر التفاوض ويقبل التعديل. وفي النقاشات المعرفية، طُرحت مقاربات تجمع بين العلم والتجربة عبر موضوعات كالمبيدات والتسميد الأخضر والتقليم ومياه الصرف والأصناف المحلية والتحليل المخبري والمشورة الهاتفية، فضلاً عن فرز الممارسات القديمة والحديثة لتحديد ما يُحتفظ به وما يُجرب وما يُعدّل. ويتجسد التعاون المؤسسي في مقترحات تشمل لجناً للنزاعات الزراعية، وغرامات محلية، وتنظيم وقت تشغيل المعاصر، والعمل الجماعي لمكافحة الآفات مثل الكابنودس، ومنشآت لإنتاج الكمبوست وتوزيعه. وتعمق هذه المقترحات في خطط تشغيلية تتضمن لجناً محلية قائمة على الثقة، وخزانات تجميع، ومختبرات تحليل، وإدارة متكاملة للآفات، وصناديق مالية، ورسوم وغرامات، وبنية تحتية، وإدارة طاقة، وسلاسل قيمة، ومقايضة، وفلتر مياه، وأصناف مزروعات مقاومة للجفاف. وعلى المستوى الثقافي، طُرحت وسائل لحفظ المعرفة الزراعية وتداولها كالزجل والكتيبات والبوسترات والقصائد، وذلك لترسيخ الذاكرة كأحد الموارد الجماعية التي يقوم عليه التعاون.

كما عبّر المشاركون عن تصور للتعاون متجذر في البنية الاجتماعية والثقافية بما يتجاوز إدارة الموارد المباشرة، إذ أشاروا إلى أشكال قائمة تُمارَس بشكل تلقائي: الحضور في العزاء دون دعوة، ودعم الأسر عند الانتقال إلى بيت جديد، والمساهمات المالية لمواجهة الحريق أو المرض أو العمليات الجراحية. وطُرحت فكرة صندوق تعاوني قائم على اشتراكات للحالات الطارئة، مع إمكانية استثماره في مشاريع مشتركة لأصحاب الخبرة الذين ينقصهم رأس المال. وربط المشاركون هذا التعاون التلقائي بممارسات زراعية موسمية قائمة على العمل الجماعي: بذار وحصاد القمح والشعير، وزراعة الخضروات، وجني الفستق يدوياً خلال تموز وآب وأيلول، وجني الزيتون في تشرين الأول والثاني، ومكافحة حرائق أراضي الحبوب، إلى جانب ممارسات ثقافية مرافقة مثل «نمورة نهاية الحصاد» (إعداد وتوزيع حلويات النمورة مع انتهاء موسم الحصاد، تعبيراً عن الفرح وتقاسم الجهد والنتائج، غالباً بالترافق مع احتفال جماعي) و«القرادة» (أو الطالبة، حيث يحصل فيها العامل على جزء من المحصول)، و«فطور الحصاد» (تمر ولبن)، و«الزكاة من رأس البيدر» (إخراج المزارع لجزء من محصوله مباشرة بعد الحصاد، من مكان تجميع الغلة، وتوزيعها على

المحتاجين)، والأهالي المرتبطة بالمواسم. وفي هذا الإطار، طُرحت مقترحات لتعزيز هذه البنية الثقافية عبر جمعيات أهلية ذاتية الإدارة، ولجان لإدارة الكوارث، وخطط زراعية مشتركة، ومهرجانات للفستق الحلبي مدعومة إعلامياً. كما أشار المشاركون إلى مبادرات محلية قائمة تعكس هذا الاتجاه: حوافز مالية مقابل جمع حشرة الكابنودس في مورك، والمدارس الحقلية لإنتاج السماد العضوي من بقايا الخضار قبل توقفها، وتجربة الزراعة الحافظة في السعن التي أثبتت جدواها رغم تعثرها بسبب نقص المياه، وبيت المونة في صوران كنموذج يربط الإنتاج بالتصنيع والتسويق. ويبرز مثال الكابنودس تكثيفاً لفكرة التحدي الزراعي الذي يأخذ طابعاً جماعياً حين يرتبط نجاح الفرد بأفعال الآخرين، ما يدفع، حين تتوفر شروط الدعم، نحو تنظيم العمل. يغدو التعاون حصيلة الجمع بين قواعد واضحة، وشفافية، وشبكات اجتماعية، ومعرفة مشتركة، وممارسات ثقافية، وصيغ مؤسسية ناشئة، وقدرة على إبقاء الخلاف ضمن حدود قابلة للإدارة. وينفتح هذا التصور على إمكانية تحويل ما هو قائم ضمناً إلى بنية واعية تُدار وتُطوّر، حيث يصبح التعاون طريقةً مستمرة لإعادة تنظيم العلاقة بين الناس والأرض والموارد، لا مجرد استجابة آنية للأزمات.

القسم الخامس: ماذا تكشف ألعاب المحاكاة؟

ألعاب المحاكاة هي أداة تحليلية-تفاعلية، انطلقت من محاولات مبكرة في العلوم الاجتماعية والاقتصادية لفهم آليات اتخاذ القرار في ظروف معقدة يصعب فيها عزل العوامل أو اختبارها بشكل مباشر. تطورت ألعاب المحاكاة مع الوقت، لتتحول من أدوات تقنية مفيدة في التخطيط أو التدريب إلى مساحات تُحاكي الواقع الاجتماعي نفسه، بما يحمله من علاقات قوة، وتفاوت في النفاذ إلى الموارد، واختلاف في أنماط المعرفة. تقوم هذه الألعاب على وضع المشاركين داخل بيئات مصغرة تتكثف فيها الضغوط، وتُختصر فيها الأزمنة، ويُطلب منهم فيها اتخاذ قرارات لا يمكن تأجيلها، بتبعات مباشرة. يتيح ذلك تتبع كيفية تشكُّل المواقف، وكيفية تغييرها، وكيفية تعريف وإعادة تعريف المصالح ضمن التفاعل.

هذه الأدوات لا تكتفي بإنتاج إجابات حول «ما يجب فعله»، بل هي تكشف أيضاً «كيف يتصرف الفاعلون فعلياً» حين يواجهون ظروف الأزمة. فهي تفتح المجال لملاحظة الفجوة بين المواقف المعلنة والسلوك الفعلي، وتُظهر تبدلات فهم العدالة أو المسؤولية حين ينتقل الأفراد بين أدوار مختلفة، أو حين يواجهون تبعات قراراتهم بشكل مباشر. كما تسمح بفهم التوترات التي لا تظهر عادة في النقاشات النظرية، مثل التردد، أو الانسحاب، أو التمسك بالمواقف، أو الاستعداد للتنازل.

استُخدمت ألعاب المحاكاة في سياقات مختلفة في إدارة الموارد الطبيعية وبناء آليات تعاون محلية، وأظهرت نتائج متقاربة من حيث الأثر. ففي تجارب في غانا، ساهمت المحاكاة في تطوير اتفاقات محلية لتنظيم استخدام المياه من خلال اختبار تبعات الاستخدام الفردي. وفي البرازيل، أظهر الانتقال بين الأدوار داخل اللعبة تحوُّلاً في فهم العدالة نحو مقاربات أكثر جماعية. أما في فرنسا، فقد ساهمت المحاكاة التشاركية في تطوير قواعد مشتركة لإدارة الموارد عبر التفاوض. أخيراً، أظهرت تجارب في أوغندا أن الأثر يكون أطول وأعمق حين يكون جزءاً من مسارات عمل وتنظيم أوسع.

المشترك في هذه التجارب ليس تشابه الحلول، بل تشابه ما تكشفه المحاكاة عن طبيعة المشكلة نفسها: أن الأزمات المرتبطة بالموارد لا يمكن اختزالها في النقص المادي، بل هي تتأثر بمدى تنظيم العلاقات بين الفاعلين، والجهات التي تملك القرار، وأدوات بناء الثقة،

وكيفية إدارة الاختلافات. بهذا المعنى، لا تعمل المحاكاة كأداة لإنتاج الحلول بقدر ما تعمل كمساحة لتشريح الظروف التي تجعل الحلول ممكنة أو مستحيلة.

كذلك أتاحت هذه الألعاب الانتقال من سؤال «ما الذي يحدث في هذه المناطق» إلى سؤال أكثر تركيباً: كيف يتصرف الفاعلون حين يواجهون هذه الظروف بشكل مباشر؟ وكيف تتغير مواقفهم حين يتنقلون بين أدوار مختلفة؟ وهل يبقى إدراكهم للعدالة أو الظلم ثابتاً حين يتعرفون على أزمات غيرهم من الداخل؟ ظهرت هذه الأسئلة من خلال السلوك والتوتر ولحظات التردد أو التنازل أو التشدد التي رافقت كل جولة.

على مستوى السعن، تكشف ألعاب المحاكاة عن مسار يبدأ من التوتر ويتحرك تدريجياً نحو محاولات التنظيم الجماعي. فمنذ البداية، أُطرت الأزمة بوصفها «تنافساً حاداً على المياه بين الأنشطة الزراعية»، تتجلى في «مناوشات على أحقية الضخ وأسبقيته». وفي المراحل الأولى، عبّر أحد المزارعين عن أن التزامه الفردي «غير مجدٍ إذا كان الجميع غير مكترث»، فيما أشارت جهة أخرى إلى «عدم جدية المزارعين والتزامهم». وهو تبادل يعكس تعطلاً جماعياً ناتجاً عن غياب الثقة رغم إدراك الجميع لخطورة الوضع.

مع تقدم التفاعل، تغيرت طبيعة النقاش وشكل التفكير. تحرك المشاركون من الشكاوى إلى الاقتراحات، وبدأت تتشكل محاولات لتنظيم العمل عبر أدوات مثل «وثيقة سياسة» تتضمن توزيع أدوار وآليات متابعة. غير أن الضغوط أعادت إنتاج التوتر في لحظات معينة، لا سيما مع تصاعد الجفاف والاحتكاك بين المزارعين ومربي المواشي. وفي المقابل، ظهرت استجابات جماعية مثل «خطة طارئة لترشيد المياه» و«إعادة توزيع المحاصيل»، مما يشير إلى أن الضغط نفسه الذي يولد التوتر قد يدفع نحو التنظيم إذا ساد منطلق المصير المشترك. وقد أظهرت التفاعلات أيضاً أن بعض التوافقات قد تكون سطحية ومدفوعة بالضغوط الاجتماعية، ولا سيما حين تمس القرارات سبل العيش مباشرة كتقليل عدد القطيع، مما يحاكي واقعاً يخفي فيه التماسك أحياناً اختلافات غير محسومة. الاتفاق داخل المساحة التفاعلية لا يعني بالضرورة ثباته خارجها. في المقابل، برزت قيمة المعرفة المحلية نتيجة احتكاك أنماط معرفة مختلفة داخل المساحة نفسها. في لحظات متعددة، برز توتر بين ما يعتبر معرفة تقنية حديثة وبين خبرات متجذرة في المعرفة التقليدية المتوارثة، حيث بدا أن الكفة تميل نحو الأولى بوصفها المرجعية التي تُقاس بها بقية المعارف. لم يظهر هذا

التفاوت دائماً كخلاف صريح، بل انعكس في تردد بعض المشاركين-ات أو انخفاض ثقتهم في التعبير عن معرفتهم، كأنها تحتاج إلى ترجمة أو إثبات لتكون «تقنية بما يكفي» لتدخل في النقاش. غير أن هذا التوازن بدأ يتغيّر حين انتقلت التمارين من مناقشة الحلول إلى استحضار طرق المعرفة ذاتها. حين طُرحت أسئلة مرتبطة بقراءة الأرض وملاحظة تغيّرات الطقس وتتبع الرياح وتفسير سلوك التربة والنبات، لم تعد المعرفة المحلية هامشية، بل بدت منظومة دقيقة ومترابطة تُنتج قرارات يومية في ظروف اللايقين، ما أعادتها إلى صلب النقاش. وقد أثر هذا على ديناميات الغرفة: تحوّل بعض المشاركين من متلقّين أو متردّدين إلى فاعلين أساسيين في النقاش، وارتفع مستوى ثقتهم في التعبير عن أنفسهم بوصفهم منتجي معرفة أصيلة لا أصحاب تجارب شخصية فحسب. وفي المقابل، لم تختفِ المعرفة التقنية لكنها لم تعد المرجعية الوحيدة المهيمنة.

في صوران، تبدّت الأزمة الزراعية بوصفها حالة مركّبة تتقاطع فيها الضغوط البيئية مع اختلالات في تحديد الأولويات وتوزيع الأدوار. منذ البداية، وُصف الواقع الزراعي بأنه «قطاع مثلث بالضغط البيئية»، حيث يتراكم «شح المياه وارتفاع تكاليف الوقود» ليحدّد من قدرة المزارعين على الاستجابة للضغوط. وفي المراحل الأولى، برزت فجوة حول نقطة البداية: هل المشكلة تقنية أم تنظيمية؟ فبينما طُرحت حلول مثل «تطبيق الري بالتنقيط وتبطين الأقنية»، أُشير في الوقت ذاته إلى محدودية أثرها في غياب «التنسيق مع الجمعيات المحلية»، ما يعكس إدراكاً بأن الحلول التقنية لا تكفي دون بنية تنظيمية حاضنة. انعكس ذلك في ملاحظات حول «عدم وجود تعاون كافٍ بين الجهات المعنية» و«الحاجة إلى توزيع عادل للدعم»، أي إن المشكلة لم تكن غياب الموارد فقط بل كيفية إدارتها ومن يحدّد أولويات توزيعها. ومع تقدم السيناريوهات، بدأت تتبلور محاولات تنظيم العلاقة بين الفاعلين، حيث دُعي إلى «تشكيل لجنة إدارة مياه تضم ممثلين عن المزارعين»، وهو اقتراح يعكس في آنٍ واحد إدراك الحاجة إلى التمثيل المحلي وغيابه في البنية القائمة. غير أن الضغوط الاقتصادية في اللعبة أعادت إنتاج التوتر في لحظات معينة، خصوصاً مع «ارتفاع أسعار الأعلاف وتراجع المراعي»، ما أشعل «توتراً بين مربّي المواشي والمزارعين» وأعاد رسم خطوط الانقسام داخل المجتمع. ظهرت محاولات لإعادة تعريف شروط التعاون، وطُرحت أفكار مثل «إطلاق حملات توعية جماعية» و«تعزير العمل التعاوني بين المزارعين»، في انتقال من التعامل الفردي مع الأزمة إلى اعتبارها مسؤولية جماعية. وعلى مستوى أعمق، كشفت

التفاعلات أن النقاش لم يكن حول حل المشكلة بل أيضاً حول من يملك الحق في تعريفها واتخاذ القرار بشأنها. هذا ما يظهر في الانتقال التدريجي من طرح الحلول إلى مساءلة أطر إدارة الموارد، أي تفكيك الحوكمة كعلاقة قوة يُتفاوض عليها.

في مورك، ساهمت تمارين التعارف في كسر الحواجز الرسمية، حيث وُصف تبادل القصص بأنها أدت إلى «بناء روابط غير مرئية بين المشاركين» مهّدت لانتقال النقاش من الحذر إلى الثقة. وفي البداية، طُلب من المشاركين والمشاركات إحضار شيء من الطبيعة يحمل معرفة ورثوها ويرمز إلى العلاقة مع الأرض (غصن، حفنة تراب، إلخ)، حيث يأتون بذاكرة حية تنتقل عبر الأجساد قبل الكلمات. عند مشاركتها، استعاد المشاركون مسارات كاملة من التعلم والملاحظة والتجربة، وظهرت الأرض امتداداً للسلالة والمعيش لا مورداً منفصلاً عنهما. غير هذا موقع النقاش نفسه. لم تعد الأرض عنصر إنتاج فحسب، بل شيئاً يُحمَل ويُتوارث. وحين عبّر المشاركون عن احتياجاتهم ومخاوفهم، تجاوزوا المعطيات التقنية نحو أشكال أكثر تركيباً: «الخوف من ضياع البساتين»، «الرغبة في تقديم خبرات شخصية وصبر وذكريات مرتبطة بالأرض». تداخل المصلحة والذاكرة أعاد تعريف «الاحتياج» نفسه، فلم يعد نقصاً في مورد بل تهديداً لعلاقة كاملة مع المكان. انتقلت هذه العناصر المُحضرة من يد إلى أخرى لتحمل اعترافاً متبادلاً، ونقلاً للثقة، وإقراراً بأن ما يُحمَل من معرفة وتجربة يمكن تسليمه للآخرين. لم يعد المشاركون ممثلين لأدوار داخل لعبة المحاكاة، بل فاعلين داخل نسيج من العلاقات المفَعّلة أمامهم. الأرض لم تعد موضوع نقاش، بل وسيطاً أعاد ترتيب العلاقة بين الناس، وحوّل التفاعل من تفاوض على الموارد إلى مساحة بناء رابطة تقوم على الاعتراف والثقة والمصير المشترك. ومع الانتقال إلى تحليل الموارد، طُرحت المياه كـ«مورد حيوي يحتاج إلى حماية وتوزيع عادل»، واعتُبرت الشتول «رمزاً لاستمرارية الحياة»، مع إدراك جماعي بأن الفجوة بين الموارد والاحتياجات لا تُعالج إلا عبر إعادة تنظيم العلاقة بين الفاعلين. وفي مرحلة تصميم الحلول، ظهر اقتراح «بنك ذاكرة للبذور المحلية»، والذي يجمع بين الاستدامة الزراعية والحفاظ على الذاكرة، إلى جانب حلول تقنية كالحصاد المائي، مما يعكس تصوراً أوسع لدور الزراعة في بقاء المجتمع.

وجاءت أكثر اللحظات كشفاً في مرحلة التفاوض، حيث أشار أحد المزارعين إلى أنه بدأ «بالدفاع عن مصلحته الخاصة»، ثم غير موقفه بعد سماع قصة مزارع صغير «يعتمد على عدد محدود من الأشجار» للعيش. في جلسة أخرى، عبّر أحد المشاركين عن أن «الندرة

ليست لعنة، بل هي أم الاختراع»، بينما أشارت مشاركة أخرى إلى أن الموارد تشمل «الثقة والوقت والعلاقات الاجتماعية» إلى جانب العناصر المادية. وظهرت الشفافية عاملاً حاسماً، إذ أدى «نشر بيانات الإنتاج» إلى «اختفاء جزء كبير من الشكوك» وأتاح «رؤية الصورة الكاملة والتنازل الطوعي»، ما يشير إلى أن توفر المعلومات يعيد تشكيل سلوك الفاعلين باتجاه التعاون.

في المستوى الجامع للمحاكاة (ماسترغيم)، انتقلت الألعاب إلى حيزٍ تتقاطع فيه تجارب مختلفة، حيث انتقل المشاركون من تمثيل واقعهم الخاص إلى الانخراط المباشر في واقع الآخرين. تتداخل في عالم الزراعة مثلاً «العدالة والسلطة والتنظيم والثقة والمعرفة»، وتتحوّل الندرة إلى اختبار فعلي لقدرة المجتمع على إدارة موارده وعلاقاته في آن. ومع تبدل الأدوار والمناطق، تبدل فهم الأزمة أيضاً. كانت المظلومية مغلقة على ذاتها في العوالم المحلية المعزولة، لكن عند وضع المشاركين إزاء مشاركين آخرين بتجارب أخرى، توسّعت الرؤية قليلاً. لم يُلغ الشعور بالمظلومية، لكنه فقد طابعه الأحادي وأصبح جزءاً من فهم أكثر تركيباً يسمح برؤية التفاوت دون حصره في موقع واحد، ويفتح المجال للتعاون دون إنكار الفروقات. لم يظهر التعاون معطىً تلقائياً ناتجاً عن إدراك الأزمة، بل احتمالاً يتشكل بشروط. في المراحل الأولى، سعت كل مجموعة إلى «الحفاظ على أفكارها أو مواردها»، ما خلق توترات واضحة. إلا أن هذه التوترات لم تقطع التفاعل، بل استمر النقاش واستمر التفاوض، وتبيّن أن التوتر جزء من عملية إنتاج التفاهم. بدا أن التعاون لا يستقر إلا عندما يرتبط بقواعد واضحة ومعلومات شفافة وإطار يضمن التنفيذ، فيما يتفكك عندما تُنتج الحلول المقترحة تفاوتات جديدة أو تعمق حالة الريبة.

سهّلت التفاعلات هذا التحوّل، حيث اختبر المشاركون أدواراً ومواقف لا يتبنونها في الواقع، ما مكّنهم من اكتشاف تموضعات مختلفة، حتى تلك التي تحمل طابعاً صدامياً، دون كلفة مباشرة. فتح ذلك المجال لظهور أنماط تفاعل جديدة لا تتيحها النقاشات التقليدية. كما كشفت التفاعلات أن المعرفة ليست محايدة بل جزء من علاقات القوة. برز ذلك في «الصراع الفكري بين المهندس الزراعي التقليدي وبقية المشاركين»، إذ لم تُقيّم الحلول بجدواها التقنية بل بقدرتها على الاستقرار داخل النسيج الاجتماعي. إنتاج المعرفة بحد ذاته عملية تفاوض وليس مجرد نقل لخبرة جاهزة. ومن النتائج غير المتوقعة أن التفاعل نفسه صار يساهم في إعادة تشكيل العلاقات، حيث «تراجعت الانقسامات المنطقية،

وظهرت روابط جديدة، وجرى تبادل رسائل دعم»، ما يشير إلى أن هذه الألعاب لم تكن أداة لتحليل الواقع فحسب بل مساحة لإعادة تشكيله جزئياً.

في الجولة الثانية من المستوى الجامع، انتقلنا من مستوى النقاش إلى اختبار القدرة على تصميم أنظمة. رغم الاتفاق على أن الموارد العامة تتطلب إدارة عادلة، إلا أن تحويل هذا الاتفاق إلى آليات توزيع كشف عن اختلافات عميقة حول من يملك القرار وكيف يُتخذ ومن يضمن تنفيذه. كما أظهرت التفاعلات هشاشة التماسك تحت الضغط، حيث ظهرت التضليل أو اتخاذ القرار العشوائي. في حالة معالجة قناة ري متضررة مثلاً، لم يكن الخلاف حول الهدف بل حول ترتيب الأولويات، ما يعني أن النزاع في ظل الندرة يدور حول كيفية توزيع الخسارة لا حول مبدأ التعاون ذاته. وفتحت محاكاة الفساد داخل اللجان نقاشاً حول المساءلة، امتد إلى اقتراح آليات كجلسات المساءلة المجتمعية وتمثيل الأحياء والتقييم الدوري، في انتقال من رفض السلطة إلى محاولة إعادة تنظيمها. كما أظهرت النقاشات حول «الحقوق» و«الواجبات» أن العدالة ليست مفهوماً موحداً، بل مساحة تفاوض مستمرة، تتغير بحسب الموقع والدور والتجربة.

وبرزت في هذا السياق ممارسات مرتبطة بالأرض، مثل «الاجتماع على البيدر» و«نمورة نهاية الحصاد» و«الزكاة من رأس البيدر»، وهي آليات لتنظيم التعاون والتكافل تحمل أشكالاً من العدالة يمكن البناء عليها. لم تُطرح هذه الممارسات كبداية جاهزة، بل كإشارات إلى أدوات تنظيم ذاتية أولية ممكنة، حتى في ظل الندرة، وقد يساهم تفعيلها في ترميم العلاقات الاجتماعية. ما تكشف عبر هذه المستويات مجتمعة أن الأزمات الزراعية لا تُنتج نقصاً في الموارد، بل تعيد ترتيب العلاقات وتكشف حدود الثقة، وتُظهر كيف تتشكل السلطة داخل التفاعل؛ وأن الوعي بالمشكلة لا يتحول تلقائياً إلى آليات عمل. ما تغير في هذه الألعاب ليس المشاكل نفسها، بل موقع الأفراد منها، وتعريفهم لعلاقاتهم ومصالحهم وشروط تعاونهم داخلها. هكذا كانت الألعاب فرصة لاختبار تغير الواقع، وفهم معوقات هذا التغير، والتأمل في سُبُل ترجمة القيم إلى قرارات ضمن خيال سياسي جديد.

القسم السادس: التوصيات

أولاً: توصيات مستندة إلى نتائج ألعاب المحاكاة

أظهرت التجربة أن غياب المساحات التشاركية وآليات التفاوض العادلة يحدّ من إمكانيات التعاون ويعيد إنتاج الأنماط الجائرة في إدارة الموارد. وانطلاقاً من ذلك، تمثّل التوصيات التالية مداخل لإعادة توزيع قدرة التأثير، وتعزيز التمثيل، وبناء أشكال أعدل وأكثر تنظيماً للعمل الجماعي، بما يسهم في إدارة الموارد بطريقة أكثر استدامة وحساسية للسياق.

○ بناء آليات قرار جماعي تمثيلية وملزمة

يتركز اتخاذ القرار ضمن دوائر ضيقة يمتلك فيها بعض الفاعلين النفوذ أو المعرفة أو الموارد، ما يُقصي فئات واسعة ويُضعف فرص التوافق أو الالتزام بالقرارات. من هنا تبرز الحاجة إلى هياكل قرار محلية (مثل لجان أو منصات) تقوم على تمثيل مختلف الفئات: المزارعين الصغار، والنساء العاملات، والشباب، والعائدين، ومربّي المواشي، على أن يتجاوز هذا التمثيل الحضور الشكلي ويمتد إلى التأثير في القرار. كما ينبغي ربط أي قرار جماعي يتعلق بإدارة المياه أو مكافحة الآفات أو توزيع المدخلات بتحقيق هذا التمثيل الشامل. من شأن ذلك أن يسهم في نقل مركز الثقل من النفوذ الفردي إلى الحضور الجماعي، الأمر الذي سيحسن جودة القرارات ويقوّي الثقة بين الفاعلين والفاعلات.

○ وضع قواعد جماعية واضحة لإدارة الموارد

غالباً ما تُدار الموارد المشتركة، مثل المياه والمبيدات والآبار، بقرارات فردية لها آثارها الجماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تضارب المصالح وتفاقم التوترات. لذلك نوصي بتطوير قواعد عمل محلية معلنة لإدارة الموارد، تتناول توزيع المياه وتوقيت الري واستخدام المبيدات وتنظيم حفر الآبار، على أن تتضمن معايير واضحة، وآليات مراقبة، وإجراءات للاعتراض والمراجعة. من شأن ذلك أن يقلّل من تحوّل المكاسب الفردية قصيرة الأمد إلى

خسائر جماعية طويلة الأمد، ويعزز الشعور بوجود إدارة منظمة وعادلة للموارد، ويخفف احتمالات التصعيد، ويقوّي القدرة على إدارة الأزمات بشكل جماعي.

○ إعادة توزيع المعرفة الزراعية كأداة قوة

المعرفة الزراعية غير موزّعة بشكل متكافئ، بل تُستخدم أحياناً أداة نفوذ واستقواء، مما يحدّ من قدرة بعض الفئات على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار. من هنا تنبع أهمية خلق مسارات أفقية لتبادل المعرفة، تقوم على نقل الخبرات بين المزارعين أنفسهم، وتعزيز التواصل بين المناطق المختلفة (مثل مورك وصوران والسعن)، وذلك عبر أدوات بسيطة مثل الأيام الحقلية، ومجموعات التعلم، وتوثيق التجارب المحلية. سيسهم ذلك في تقليل احتكار المعرفة وتعزيز قدرة الفاعلين الأقل نفوذاً على التأثير في القرارات المرتبطة بإدارة الموارد والإنتاج.

○ بناء ثقة إجرائية بدل الاعتماد على الثقة الشخصية

لا تكفي الثقة القائمة على العلاقات الشخصية، ولا الثقة المرتبطة بالمؤسسات القائمة، في أوضاع الانقسام أو ضمور شرعية وفعالية هذه المؤسسات. فالثقة الشخصية تعتمد على الروابط الفردية، والثقة المؤسسية على مكانة الجهة أو سمعتها. ثمة حاجة إلى نمط ثالث من الثقة يقوم على إجراءات واضحة وقابلة للتحقق بغض النظر عن الأشخاص أو الجهات. ويشمل ذلك أدوات عملية مثل الإعلان العلني عن قرارات التوزيع، ونشر بيانات الإنتاج والتخصيص، وتوثيق الاتفاقات، وإدخال وسطاء محليين للمساهمة في إدارة النزاعات. من شأن ذلك بناء «الثقة الإجرائية»، حيث يستند التعاون إلى شفافية القواعد وإمكانية مراجعتها، ما يتيح العمل المشترك حتى في ظل تبادل الشكوك أو الريبة تجاه المؤسسات.

○ إدارة الندرة بالتفاوض الاجتماعي لا بالحلول التقنية فقط

لحظات توزيع الخسارة في ظروف الندرة تمثّل اختباراً حقيقياً للتماسك المجتمعي، حيث تتصاعد التوترات في غياب معايير واضحة للعدالة. ومن هنا ينبغي إنشاء آليات تفاوض

محلّية لتنظيم توزيع الموارد النادرة (مثل المياه والأعلاف والمدخلات)، تتضمن تحديد أولويات جماعية، ووضع معايير عدالة متفق عليها، وإجراء مراجعات دورية للقرارات. من شأن ذلك أن يسهم في تحويل الندرة من مصدر للصراع إلى مساحة لتنظيم العمل الجماعي وبناء التفاهات.

○ تحويل ألعاب المحاكاة إلى أداة مستمرة للحوار والتفاوض

التعلم الأعمق يحدث خلال التفاعل العملي داخل الألعاب، وليس فقط النقاش النظري، وبالتالي فإن ألعاب المحاكاة مساحة فعّالة لإعادة تشكيل أنماط الحوار والتفاوض. من هنا نوصي بإدماج هذه الألعاب ضمن الاجتماعات الدورية ومنصات التعلم المحلية، وبتطوير نسخ مبسّطة منها قابلة للاستخدام المستقل داخل المجتمعات. سيسهم ذلك في تثبيت أنماط التعلم السلوكي والتفاوضي وتحويلها إلى ممارسات يومية مستدامة، وسيوفر مساحة آمنة ومحايدة لاختبار أدوار مختلفة للفاعلين وفهم وجهات النظر المتباينة بعيداً عن ضغوط الواقع المباشر.

○ ربط الحلول التقنية بالسياق الاجتماعي قبل تطبيقها

قد تؤدي بعض الحلول التقنية، الناجعة في ظاهرها، إلى توترات جديدة إذا لم تُراعَ آثارها الاجتماعية. لذلك من الضروري إخضاع أي تدخل تقني، مثل حفر الآبار أو استخدام المبيدات أو إدخال تقنيات جديدة، لتقييم أثر اجتماعي مسبق، ولنقاش جماعي قبل التنفيذ، بما يضمن توافقه مع مصالح مختلف الفاعلين. وبذلك يمكن الحدّ من المخاطر المرتبطة بتطبيق حلول تقنية بمعزل عن السياق الاجتماعي.

○ الاعتراف بالإرث اللامادي مورداً أساسياً في تنظيم العمل الزراعي

العلاقة بالأرض تتشكل عبر إرث لامادي متراكم، يشمل الذاكرة الجماعية والعلاقات الاجتماعية والتاريخ المحلي المرتبط بالملكية والعمل الزراعي والممارسات التقليدية. مثل هذا الإرث لا يمكن اختزاله في البعد الاقتصادي أو الإنتاجي. وبناءً على ذلك، نوصي بالاعتراف بهذا الإرث اللامادي وإدماجه في عمليات التنظيم الجماعي والتدخلات التنموية باعتباره

عاملاً يشكّل سلوك الفاعلين وأنماط اتخاذ القرار، ويحدّد قابلية المجتمعات للانخراط في الحلول الجماعية. سيسهم هذا الاعتراف في تصميم تدخلات أكثر حساسية للسياق، تأخذ بعين الاعتبار توافق الحلول التقنية مع أنماط الانتماء والهوية والتاريخ المحلي.

ثانياً: توصيات مساندة (تقنية وقطاعية)

يكمن التحدي الأساسي في تنظيم العلاقات المنتجة للحلول. ومن هنا تمثل التوصيات المطروحة أدناه مدخلاً لإعادة توجيه التدخلات والأدوات الزراعية - مثل التقنيات، والإرشاد، والمدخلات، والتمويل، والتسويق - وفق قيم التمثيل والتفاوض والشفافية والتكافؤ.

○ إدماج التقنيات الزراعية ضمن أطر إدارة جماعية للموارد

غالباً ما يتم تبني التقنيات الزراعية بشكل فردي، مما يحدّ من فعاليتها ويؤدي إلى توترات مرتبطة باستخدام الموارد. نوصي بإدماج هذه التقنيات ضمن أطر جماعية لإدارة الموارد، تتضمن تنسيق استخدامها، وربطها بقواعد مشتركة، وضمان توزيعها بعدالة، وبالتالي تحويلها من حلول فردية إلى أدوات معزّزة للتعاون.

○ إعادة تصميم الإرشاد الزراعي كمساحة تفاعلية قائمة على الخبرة المحلية

ثمة فجوة واضحة بين المعرفة الزراعية المتاحة والتطبيق الفعلي لها، ولا سيما مع اعتماد المزارعين على الخبرة الموروثة وضعف وصولهم إلى المعارف الحديثة. نوصي بإعادة تصميم الإرشاد الزراعي ليكون مساحة تفاعلية قائمة على تبادل الخبرات بين المزارعين، وربط المعرفة النظرية بالتجارب المحلية، بحيث لا يكون خدمة أحادية الاتجاه.

○ تنظيم الوصول إلى المدخلات الزراعية عبر آليات شفافة وتمثيلية

يتأثر الوصول إلى المدخلات الزراعية بعوامل غير عادلة مرتبطة بالقدرة المالية أو العلاقات أو القرب من مراكز القرار. نوصي بتنظيم توزيع هذه المدخلات عبر آليات شفافة ومعايير معلنة وتمثيل محلي، بما يحدّ من المحسوبية ويعزز الثقة بين الفاعلين.

○ تفعيل التعاونيات كمساحات للتنسيق واتخاذ القرار

الهيكل التعاونية القائمة ضعيفة أو محدودة الأثر رغم الحاجة الفعلية إلى تنسيق جماعي. نوصي بتفعيل التعاونيات أو تطوير نماذج تنسيقية وتنظيمية بديلة ولا سيما في مجالات التسويق وتوزيع الموارد والتخطيط الزراعي.

○ ربط التدخلات التمويلية بآليات تنظيم جماعي

التدخلات التمويلية الفردية قد تعمق الفوارق بين المزارعين دون أثر جماعي مستدام. نوصي بربط هذه التدخلات بآليات جماعية، مثل الخطط المشتركة أو المبادرات التعاونية أو الالتزامات المتبادلة بين المستفيدين، بما يعزز أثر التمويل ويحد من إعادة إنتاج التفاوتات.

○ تطوير نماذج تسويق جماعي قائمة على قواعد واضحة

يتم التسويق غالباً بشكل فردي، مما يزيد التكاليف ويضعف القدرة التفاوضية للمنتجين. نوصي بتطوير نماذج تسويق جماعي مثل الجمعيات أو المنصات المشتركة، على أن تقوم على قواعد شفافة في التسعير وتقاسم الأرباح، بما يضمن العدالة بين المنتجين ويحد من النزاعات.

○ الاستثمار في بناء قدرات محلية تتجاوز البعد التقني

العديد من التحديات لا ترتبط بنقص المعرفة التقنية فقط، بل بضعف القدرة على إدارة الاختلاف والتفاوض واتخاذ القرار الجماعي. نوصي بالاستثمار في بناء القدرات المحلية في مجالات التفاوض وإدارة النزاع والتخطيط الجماعي، والتي تشكل مهارات أساسية لإدارة الموارد المشتركة وضمان استدامة التدخلات في أوضاع الندرة وتعدد المصالح.

خاتمة

ما تكشفه هذه الورقة ليس وجود أزمة زراعية تحتاج إلى حلول، بل بنية أعمق تتعلق بكيفية عيش الناس معاً في ظروف الندرة والضغط وتآكل الثقة. ظهرت هذه البنية بهذا الوضوح ضمن مساحات تفاعلية آمنة - عبر ألعاب المحاكاة - مكّنت الفاعلين من اختبار مواقفهم، والتفاوض، وإعادة تعريف مصالحهم ضمن شروط تحاكي الواقع دون كلفته المباشرة. عبر هذا التحليل غير التقليدي، تحوّلت الأزمة الزراعية من مسألة تقنية إلى علاقات تُعاد صياغتها لحظة بلحظة. ما تبينته أوضاع الأزمة في مورك وصوران والسعين أن هذه المجتمعات، رغم ما قاسته من انقطاعات وضغوط، لا تزال تحمل رأسماً اجتماعياً قائماً وفعالاً: التعاون في العزاء، والاجتماع على البيدر، ومجموعات واتساب الإرشادية، وصناديق التكافل، ومبادرات مكافحة الآفات. وكل هذه مؤشرات على أن قابلية التعاون موجودة، وأنها تحتاج إلى أطر تنظّمها وتوسّع أثرها. لا يُبنى التماسك من الصفر، بل يُستعاد من داخل العلاقات والتجارب القائمة بعد صياغتها بعدالة ووضوح.

ضمن هذا السياق، لم يعد ممكناً قراءة القرار الزراعي كفعل تقني معزول. فتوقيت الري، واختيار أسلوب المكافحة، وطريقة توزيع المياه، كلها لحظات لتوزيع السلطة واختبار العدالة وتحديد من يملك الصوت ومن يُدفع إلى الهامش. الندرة لا تكشف فقط نقص الموارد، بل هشاشة الترتيبات التي تحكم النفاذ إليها. وعندما تُدار هذه اللحظات دون قواعد واضحة، تتحول إلى توترات وانقسامات. أما عندما تُنظّم ضمن آليات شفافة وقابلة للمساءلة، فهي تصبح مدخلاً لإعادة بناء الثقة.

وقد أظهرت المساحات التفاعلية أن المجتمع لا يفتقر إلى أدوات التفكير أو الفعل، بل إلى فضاءات تنظّم هذه الأدوات وتربطها بنتائج ملموسة: من النقاش حول الحقوق والواجبات، إلى القيم ومصادرها، إلى استعادة لحظات الاجتماع حول الأرض، إلى العمل الجماعي في مواجهة الآفات.

في سياق متصل، بناء السلام هنا لا يمر عبر مسارات منفصلة عن الحياة اليومية، بل يتشكل داخلها. إدماج النساء طريقة لإعادة توزيع المعرفة والخبرة والسلطة، ولا سيما الخبرة المتشكّلة في الحقل وإدارة المواسم وتديير الموارد داخل البيت، والتي تستلزم الجلوس

على طاولة اتخاذ القرار بدل البقاء في الهامش. وهذا لا يضيف أصواتاً جديدة فحسب، بل يعيد تعريف ما يعتبر معرفة وما يعتبر ذا قيمة.

ولعل الخلاصة الأكثر كثافة هو تحول السؤال من إنتاج المعرفة إلى حفظها. فالتوثيق، عبر الزجل أو القصيدة أو الكتيب، فعل جماعي يحيي الذاكرة من التبدد ويثبت المعرفة داخل الوجدان واللغة اليومية. الإيقاع والصورة والنص المطبوع أدوات تجعل المعرفة مورداً مشتركاً. وبهذا يصبح حفظ الذاكرة الزراعية جزءاً من بناء السلام، لأنه يتيح تراكم التجربة ويمنح المجتمع الاستمرارية دون تهديده بالمحو مع كل أزمة.

في المستوى الجامع (الماستر) للألعاب، والذي جمع المشاركين من المناطق الثلاث، ولدت قصيدة من مجرد التفاعل الجماعي، تربط الأرض بالألم وتكثف الأزمة الزراعية بوصفها تجربة تُعاش لا مشكلة تقنية فقط. إن المعرفة وسيلة لإبقاء العلاقة بين الناس وأرضهم حية وتشاركية، وهي بهذا تحمل بُعداً عدالياً: عدالة للخبرة المحلية كي لا تُهمَّش، وعدالة للذاكرة كي لا تُمحي، وعدالة للمزارع والمزارعة كي لا يُتركا أمام كل موسم جديد بلا أي حماية.

ليست الزراعة هنا قطاعاً يمكن إصلاحه بمعزل عن غيره، بل مساحة لصياغة شروط العيش المشترك. فمن خلال إدارة المياه، والتعامل مع الآفات، وتنظيم العمل الجماعي، وحفظ المعرفة، يتبين إن إن كان هناك مجتمع قادر على إعادة إنتاج نفسه كمجتمع، وبالتالي على النجاة، أم أفراد معزولون يتنافسون على مورد لا يكف عن التناقص.

لا تقدّم هذه الورقة خاتمة لمسار، بل بداية لجهود نظري سياسي يفكر في الزراعة كمدخل عملي لإعادة بناء الثقة والعدالة والتماسك المجتمعي عبر تفاصيل يومية قابلة للتنظيم والتكرار. الطريق ما يزال طويلاً، والتحديات لن تختفي، لكن الشروط الأولية كلها موجودة: معرفة محلية حية، ورغبة في التعاون، وقدرة على التكيف. ما يحتاج إلى البناء هو الإطار الذي يحيي هذه العناصر ويمنحها القدرة على البقاء والنماء.

لا يمكن اختزال الزراعة في إنتاج الغذاء، بل هي علاقة بين الناس فيما بينهم، وبينهم وبين الأرض والماضي الذي يحملونه في نفوسهم والمستقبل الذي يحاولون السعي نحوه. ومن داخل هذه العلاقة يمكن أن يتشكل سلام يتكرر مع كل موسم، ويترسخ مع كل معرفة تُحفظ، ويتعزز مع كل قرار يُتخذ بشكل جماعي، وينمو مع كل علاقة تُسقى ولا تُترك لتندبل.